ضروب الصفة

الدكتور
احمد عبد الستار الجواري
(عضو المجمع)

بسم الله الرحمن الرحيم

ما المراد بالصفة ؟

يشتق من المصادر أو من الأفعال [1] أسماء تشتمل على معنى الحدث مقترنا بذات الفاعل تارة وبذات المفعول تارة أخرى . ويراد بالاول كما هو معروف وصف لما وقع منه الفعل . وبالثاني وصف لما وقع عليه الفعل . وهذان هما اللذان يمكن أن يطلق عليهما اسم الصفة ، اذ انهما يصلحان لوصف أسماء الذوات وأسماء المعاني ، بالمعنى الواسع للوصف (أي الدلالة على الاسناد أو النعت أو وصف الهيئة وهو الحال) .

اسم الفاعل

ويأتي الضرب الاول من الصفات على ثلاث بنى أو ثلاثة أشكال .

أولها ما يعرف في علم العربية باسم الفاعل، وله على العموم صورة معروفة

(١) على مذهب اهل البصرة او مذهب اهل الكوفة .

وصيغة معينة هي وزن فاعل في الثلاثي من الافعال كذاهب وضارب وناصر ، ووزن المضارع مع ابدال حرف المضارعة ذلك . قال :

كفاعلٍ صغ اسم فاعل اذا
من ذي ثلاثة يكون كفذا

وهو قليل في فُعلت وفَعِل
غير معدى بل قياسه فَعِل

وأفعل فعلاء نحو أشر
ونحو صديان ونحو الأجهر

وفَعْل أولى وفعيل بفُعل
كالضخم والجميل والفعل جَمُل

ثم يأتي بعد ذلك على القاعدة التي سلفت اليها الاشارة في صوغ اسم الفاعل (وما يتفرع عنه) مما زاد على ثلاثة أحرف .

ويذكر ابن جني أن مجيء صيغة فاعل من وزن فَعُل شاذ عند طائفة من أهل العربية . وهو يرى أن ذلك من تداخل اللغات وتركبها . يقول :

« ومما عدوه شاذاً ما ذكروه من فَعُل فهو فاعل نحو طهُر فهو طاهر ، وشَعُر فهو شاعر وحَمُض فهو حامض وعقُرت المرأة فهي عاقر ولذلك نظائر كثيرة واعلم أن أكثر ذلك وعامته انما هو لغات تداخلت فتركبت »[٢] .

أمثلة المبالغة

أما أمثلة المبالغة فمعلوم أنه يراد بها التكثير وهي في عملها تنوب عن اسم

(٢) الخصائص ج ١ ص ٣٧٥ .

الفاعل وتقوم مقامه وتقع بديلا عنه . قال ابن مالك في اعمال اسم الفاعل وامثلة المبالغة :

فعال او مفعال أو فعول
في كثرة عن فاعل بديل

فتستحق ما له من عمل
وفيّ فعول قلّ ذا وفعل

ومن قبل قال سيبويه :

« وأجروا اسم الفاعل اذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه اذا كان على بناء فاعل لأنه يريد به ما أراد بفاعل من ايقاع الفعل الا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة » (٣) .

ومدار كلام النحاة في هذه الثلاث الصفات على الاعمال ولاسيما نصبها المفعول أو ما يسمونه شبه المفعول . وأكثر كلامهم انما يقوم على استنباط قواعد ثانوية من القواعد الأساسية استنباطاً مجرداً بعيداً عن واقع اللغة بحيث لاتوافق في كثير من الاحيان ما ورد به السماع وما يقوم عليه المأثور من الكلام .

الصفة المشبهة وعملها

ومن هذا جاء في اعمال الصفة المشبهة اثنان وسبعون وجهاً محتملا ورودها أو يزيد ، منها القبيح ومنها الضعيف ومنها الجائز وما سمع منها يمكن أن يُردّ الى ضرورة الشعر لأنه لم يرد في مأثور الكلام .

ولعل من أهم ما تجدر ملاحظته في هذا الباب ذلك التداخل بين الصيغ

(٣) الكتاب ج ١ ص ٥٧ .

في الصفات الثلاث اسم الفاعل وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة . ولقد مرت بنا مقالة ابن مالك التي سمى بها كل مشتق اشتمل على معنى الحدث وذات الفاعل اسم فاعل ، وجعل منه أوزان ما نعرفه بالصفة المشبهة ، الا أنه أشار الى الفرق بينهما ، أعني اسم الفاعل والصفة المشبهة ، من جهة الفعل الذي يشتق من كل منهما . فذكر أن صيغة فَعِل وفعيل وفعلان ونحوها تشتق من فَعُل وفَعِل ، يريد بذلك الأفعال الدالة على معنى الوصف اللازم أو يشير اليه .

الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة به

ومما يفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة به أن هذه يستحسن جرّ فاعلها بها كما يقول ابن مالك في تعريفها :

صفة استحسن جرّ فاعل
معنى بها المشبهة اسم الفاعل
وصوغها من لازم لحاضر
كطاهر القلب جميل الظاهر

اذن فلا عبرة بوزن فاعل في الدلالة على اسم الفاعل ولا بغير فاعل من الأوزان للدلالة على الصفة المشبهة ، واننا العبرة باستحسان اضافة هذه الى فاعلها في المعنى أي الموصوف بها .

ولعل ذلك راجع الى أن معنى الاضافة ، وهي غالباً لمعنى الملك ، أول على اللصوق واللزوم ، فهي والحالة هذه أدنى الى الدلالة على معنى الثبوت في الاتصاف وأبعد عن معنى الحدوث الذي يكون حين ينصب معمول الاسم المشتق ولاسيما ما يشتق من فعل يتعدى الى المفعول به .

ولعل هذا يصلح أساساً للتفريق بين اسم الفاعل وما ينوب عنه ــ أي أمثلة المبالغة ــ وبين الصفة المشبهة من الجهة التي أسلفنا .

الا أن ثمة أمراً ينبغي أن لا ينصرف عنه النظر ، وهو أن اسم الفاعل المعدى يضاف أحياناً الى معموله ان كان اسم الفاعل ــ بزعمهم ــ لمعنى المضي أو لحكاية حال ماضية ؛ لأن شرط نصب المعمول باسم الفاعل ــ كما شرطوا ــ أن يكون هذا بمعنى الحال أو الاستقبال لانهم أعملوه عملا على الفعل المضارع • لكن توارد النصب والاضافة في مواضع من آي الكتاب العزيز يزري بقاعدة النحاة هذه، فقد قرىء بالنصب والخفض قوله تعالى (ان الله بالغُ أمرِه) (هل هنّ كاشفاتُ ضرِّه) (جاعل الليل سكنا) •

صيغ مشتركة

ولابد أن نلاحظ أن أمثلة المبالغة والصفة المشبهة تشترك في بضع صيغ منها فعول وفعيل وفَعِل • وهذا الاشتراك يدل على أن المراد بهما أصلا هو الدلالة على ذات الفاعل مقترنة بالحدث على سبيل التكثير والمبالغة وأن الفرق بينهما مرده الى الفرق بين ما اشتقا منه فان كان فعلا ذا دلالة قوية على معنى الحدث مثل كتب وذهب وقام وقعد ونصر وضرب فان ما يشتق منه وصفاً لذات الفاعل فهو اسم فاعل فان كان للكثرة فهو صيغة مبالغة كضروب ونصير وقوّام ونحو ذلك •

وان كان من فعل يدل على الوصف كطهُر وكرُم وشجُع وفَرِح وعطش فان الوصف منه يسمى صفة مشبهة كطاهر وكريم وشجاع وعطشان وفرح وما أشبهها •

فعول وفعيل ودلالاتهما

على أن من هذه الأسماء المشتقة ما يكون لأكثر من معنى كـ فعول وفعيل •

فان فعيلا يأتي مصدراً كالذميل والصهيل والخبيب والرسيس ونحو ذلك .

ويأتي كذلك اسماً كالزبيب والدقيق والسفيف (وهو حزام الرحل) والسرير والكثيب وغير ذلك . وهو اذ يكون وصفاً يكون بمعنى فاعل تارة كقريب وبصير وشديد ، وبمعنى مفعول تارة أخرى كقتيل وجريح .

أما فعول فيكون كذلك اسماً كالجبوب وهي الأرض الغليظة ، والشبوب وهو ما توقد به النار ، والغرور وهو الشيطان ، والحرور وهو شدة الحر ، والسفوف وهو ما يُسَفّ من دواء .

وهو اذ يأتي وصفاً يكون بمعنى فاعل كصبور وشكور وبمعنى مفعول كذلول .

كيف تحول الى هذه المعاني

ولعل معنى الوصف هو الأصل في هذين البنائين ثم تحول على سبيل المجاز العقلي ــ وهو اسناد الشيء الى من ليس له ــ الى معنى المصدر وهو الحدث مجرداً من ذات الفاعل . وذلك أمر معروف عند علماء المعاني . فقد يقال المعقول ويراد به العقل مثلا ، وقد يكون العكس فيطلق المصدر ويراد به الوصف ، والمصدر أصل يقبل أن يحتمل ما يلزمه أو يسبق اليه من معان أخرى .

أما مجيء هذه الصيغ أسماء فأمر واضح مألوف في العربية ، لأن كثيراً من الاسماء الاعلام وغير الاعلام تنقل عن الوصف تارة وعن المصدر وما يشتق منه تارة أخرى . وأهل العربية يقسمون العلم قسمين : العلم المرتجل وهو الذي وضع من أول الامر ليدل على مسمى بعينه كسعادَ وأدد . والعلم المنقول وهو الذي نقل عن دلالة غير العلمية الى العلمية كـ خالد ومحمود ونصر وفضل .

والله تعالى أعلم